

2010

شباط 2010

جرائم المستشفيات.. ترهق شركات التأمين وتفتك بالمرضى

يونايتد هيلث UNITED HEALTH هي احدى شركات التأمين الصحي ذات الانتشار الواسع في الولايات المتحدة الاميركية حيث يتجاوز عدد المضمونين لديها 25 مليون شخص. وكونتينيوم بارتنرز CONTINIUM PARTNERS شركة قابضة تملك مستشفيات عديدة في اميركا وهي تقدم خدماتها للمضمونين لدى شركة يونايتد هيلث UNITED HEALTH حيثما وجدوا في اميركا وتوافق على دخولهم المستشفى، بمجرد اطلاعها على بطاقة التأمين الصحي التي يحملونها. الصحافة الاميركية نقلت الى العلن مؤخرا نزاعا حادا كان يجري بصمت بين يونايتد هيلث من جهة، وكونتينيوم من جهة اخرى.

النزاع يتمحور ليس على الارتفاع المستمر للاسعار التي تفوتها المستشفيات التابعة لمجموعة كونتينيوم بارتنرز على يونايتد هيلث فحسب، بل وينطوي على اتهام شركة التأمين للمستشفيات المشار اليها، بتعمد التباطؤ في معالجة المضمونين وابقائهم قيد المعالجة في المستشفيات لفترات طويلة وغير مبررة طبيا، وذلك طمعا بتحميل شركة التأمين اتعابا ونفقات اضافية.

وتباطؤ المستشفيات في انهاء معالجة المرضى المضمونين لدى شركات التأمين وفي اطلاق سراحهم امر تعاني منه شركات التأمين في سائر انحاء العالم.

ولدى شركات التأمين العربية حول هذه المناورات الخبر اليقين.

والمر الذي تتذوقه يونايتد هيلث الاميركية في تعاطيها مع المستشفيات ذاقه الضامنون العرب في تعاطيهم مع المستشفيات الخاصة، في سائر الديار العربية.

والسبب الاساسي الذي يجعل شركات التأمين في العالم العربي وفي العالم الواسع عاجزة عن وضع حدّ لعمليات الاستغلال ABUSES التي تتعرض لها من قبل المستشفيات والاطباء، وغيرهم من مقدمي الخدمات الصحية، هو ان اي محاولة تقوم بها لاختصار اقامة المريض في المستشفى وما يتبعها من نفقات واتعاب، تفسّر طبيا وقانونا ربما بكونها خطراً يعرّض المريض المضمون لخطر الموت وتلك جريمة انسانية لا تغتفر.

ولذا دأبت المستشفيات على استعمال «سلامة المضمون المريض» سلاحا تشهره لصد اي تدخل تقوم به شركة التأمين بغية تقصير مدة الاقامة في المستشفى.

الا ان شركة يونايتد هيلث الاميركية وجدت على ما يبدو سلاحا مضادا ترفعه اليوم في وجه المستشفيات. والسلاح المضاد هذا هو اعلانها في وسائل الاعلام ان الاقامة في المستشفى تعرض المضمون المريض الى ما بات يعرف بجرائم

المستشفيات HOSPITAL ACQUIRED BACTERIA. وجراثيم المستشفيات هي تلك التي تعشش في المستشفى وتتطاير في أجوائها لا سيما في غرف العمليات والكواليس والردهات وغرف الإقامة.

وقد ثبت علميا ان اجيالا عديدة من الجراثيم تولدت وتعودت العيش في المستشفيات والكثير منها بات من النوع المقاوم RESISTANT BACTERIA لعمليات التعقيم التي تجريها المستشفيات لسائر اقسامها وتعجز المضادات الحيوية ANTIBIOTICS عن القضاء عليها.

ولذا باتت تلك الجراثيم تصنّف بالقاتلة LETHAL BACTERIA ولم تجرؤ مستشفيات كونتينيوم على انكار احتمال تعرض المرضى لتلك الجراثيم خلال اقامتهم في المستشفى. الا انها اعتبرت لجوء يونائيد هيلث الى اشهار ذلك السلاح بمثابة ضغط لحملها ليس فقط على التراجع عن قرار اتخذه مؤخرا وهو يقضي برفع اسعارها بنسبة 40 بالمئة، بل ولاكراهها ايضا على القبول بشروط اخرى تطالب بها يونائيد هيلث وهي:

- ان يجري إخطار شركة التأمين بقبول المضمون المريض في المستشفى خلال فترة قصيرة لا تتجاوز 24 ساعة من تاريخ الدخول ADMISSION DATE.

- في حال عدم ابلاغ الشركة بدخول المضمون المستشفى، يحق لشركة التأمين ان تحسم 40 بالمئة من قيمة الفاتورة الاستشفائية بمثابة عقوبة تأخير في ابلاغ الشركة.

وتقول شركة التأمين ان ابلاغها الفوري بدخول المضمون المستشفى يمكّنها من مراجعة ملفه الشخصي لديها بحيث تتحقق من وضعه الصحي كما هو مبين في سجلاتها وفي طلب التأمين INSURANCE APPLICATION، وبذلك يمكن لها ان تطلع المستشفى على سيرته الصحية وعلى ما سبق ان تعرض له من امراض.

وهذه المعلومات من شأنها ان تقلص مصاريف تشخيص الامراض DIAGNOSIS على نحو يؤدي الى اختصار اقامته في المستشفى، واختصار الإقامة يعني تجنيبه النقاط ما بات يعرف عالميا بجراثيم المستشفيات. والى ذلك، فإن الخروج العاجل من المستشفى يرفع عن كاهل الشركة الضامنة اعباء الإقامة الطويلة وما يزال النزاع بين الفريقين قائما. ولقد رأيت ان اشير اليه في مفكرتي لعله يساعد شركات التأمين العربية على الاستناد اليه في معاركها ضد المستشفيات.

وانقل اخيرا عن موقع مكتب المحاماة الاميركي باركر ويتخمان الونزو PARKER WAICHMAN ALONSO في فلوريدا الاحصاءات الآتية:

- 1,7 مليون اميركي يتعرضون سنويا لالتهابات ناجمة عن التقاطهم جراثيم المستشفيات و100 الف من بينهم يتوفون.
- تقدر كلفة معالجة الالتهابات الناجمة عن جراثيم المستشفيات بـ 30 مليار دولار اميركي سنويا، اما جراثيم المستشفيات القاتلة فهي الآتية:

Methicillin-resistant Staphylococcus aureus (MRSA) – This strain of lethal staphylococcus or staph is responsible for approximately 120,00 hospital infections per year. Patients can die within days of being infected.

Pseudomonas aeruginosa – This deadly strain of bacteria causes lower respiratory infections. It is responsible for 18% of hospital acquired pneumonia and is incredibly resistant to antibiotics.

Klebsiella pneumoniae – Lethal hospital-borne bug that infects the urinary tract, bloodstream and gut. Reported cases are up 50% in the last five years and there is a 66% mortality rate in untreated patients.

Vancomycin-resistant *Enterococcus faecium* (VRE) – Responsible for 10% of all hospital infections. Bacteria usually infects the blood, urinary tract and wounds. Patients with compromised immune systems are particularly susceptible to infection.

Clostridium difficile – Linked to 400,000 cases of severe diarrhea each year. New mutation of this bacteria produces 20 times the toxin of the old version. Infection is often fatal.

تجميد تعرفه التأمين الالزامي

ثمن باهظ تدفعه الحكومات وشركات التأمين في آن

من المتفق عليه عالميا ان الحكومات بإصدارها قوانين التأمين الالزامي على انواعها، انما تفعل ذلك باسم المصلحة العامة.

وفي مجال التأمين على السيارات تعتمد الحكومات الى اجبار مالكي السيارات وغيرها من الآليات المتحركة على ابرام عقد تأمين يضمن مسؤوليتهم المدنية حيال الغير كي تكون هناك جهة مليئة تتكفل بدفع التعويض لمن يتعرض لأذى جراء السماح للآليات المتحركة بالتجول بين المجموعات السكانية.

وبجعلها التعاقد مع شركة التأمين الزاميا، تكون الحكومات قد اهدت شركة التأمين كميات هائلة من اقساط لم تكن لتحصل عليها لو لم تجعل الحكومات التأمين الزاميا.

وكي لا يؤول صدور قوانين التأمين الالزامي لمصلحة فريق واحد هو شركة التأمين وحسب، فإن الحكومات تعتمد وباسم المصلحة العامة اياها الى استصدار تعرفه للحد الاقصى لقسط التأمين الالزامي والذي لا يجوز لشركة التأمين ان تتجاوزه في اي حال.

ويفترض بالحد الاقصى المشار اليه ان يغطي الالتزامات المادية التي تتكبدها شركة التأمين جراء اصدارها عقود التأمين الالزامي مضافة اليها نسبة معقولة من الارباح اضافة الى مصاريفها الادارية. ما يعني ان الحكومة التي اقدمت باسم المصلحة العامة على اجبار فريقين علالتعاقد في ما بينهما وفقا لاحكام قانون الزامي، تأخذ على عاتقها في الوقت عينه ان تحول دون ان يتسلط احدهما على الآخر، فلا يكون استغلال وافادة غير شرعية، لاي منهما على حساب الآخر.

من هنا، فإن تدخل الحكومات في مجال تسعير اخطار التأمين الالزامي بأنواعها كافة ما يزال يمارس حتى في الدول ذات الانظمة الاكثر ليبرالية في العالم. وحتى في الحالات التي جرى فيها تحرير الاسواق من التعريفات الالزامية، وترك للمنافسة بين الشركات ان تحمي المستهلك وان تفعل فعلها في ابقاء الاسعار في متناول ذوي الدخل المتدني، فإن الحكومات ما تزال تتدخل لمنع قيام احتكارات او تواطؤ بين الشركات على حساب المستهلك. كما ان بعض الحكومات تضع سقوفاً للارباح التي تحققها شركات التأمين في مجال تغطية اخطار السيارات.

وفي ولاية كاليفورنيا الاميركية على سبيل المثال تجبر شركات التأمين على ان تعيد لحملة عقود التأمين على السيارات الفائض الذي تحققه زيادة عن النسبة القصوى للارباح المحددة في قانون التأمين على السيارات وهي 8 بالمئة (اي ما يعادل متوسط العائد الاستثماري في اي مشروع تجاري).

اما في الدول العربية فالمتابعة والمواعاة (UPDATING) غائبتان كلياً. وقد قرأت مؤخراً للزميل بسام حسين في قطر، تصريحاً يقول فيه ان تعرفه الحد الأقصى لقسط التأمين الالزامي على السيارات لم تعدل منذ ما يزيد عن عشر سنوات، علماً بأن الحكومة القطرية رفعت خلال تلك الفترة قيمة الدية الشرعية (التعويض لذوي قتلى حوادث السير) حوالي 4 اضعاف حيث اصبحت 200 الف ريال قطري. واسعار قطع غيار السيارات واجور التصليح ارتفعت مرات عدة، خلال الفترة عينها.

وما يشكو منه الزميل في قطر يردده سائر الزملاء في مصر، والاردن، وسوريا والكويت، والسودان، وليبيا وسائر الدول العربية الاخرى.. فكما في قطر، لا تشعر الحكومات المعنية في تلك الدول بوجود رفع اسعار التأمين الالزامي على الرغم مما طرأ من تغيير في اسعار المواد الاولية والتعويضات التي تصدرها المحاكم، على امتداد السنين التي انقضت على تاريخ اصدار آخر تعرفه الزامية فيها.

صحيح ان الحكومات المعنية بهذا الامر تتخوف من تعديل الاسعار صعوداً تجنباً للارتدادات الشعبية التي يمكن ان تتولد من رفع الاسعار، الا انه صحيح ايضاً ان ترك شركات التأمين تتحمل التبعات الناجمة عن ذلك يسيء الى جمهور المستهلكين والى الحكومات المترددة بالذات من جوانب اخرى عديدة، من حيث انه يؤدي تلقائياً الى ما يأتي:

(1) يبرر لشركة التأمين اعتماد سياسة المماطلة والتسويف في دفع التعويضات، بل التمتع عن دفع المطالبات المستحقة للناس بذرائع شتى.

(2) اضطرار اصحاب الحقوق للجوء الى المحاكم لمقاضاة شركة التأمين واکراهها على دفع التعويض المستحق لهم. والمقاضاة هنا، تعني الدخول في نفق لا نهاية له، حيث ان عمر المدعي ينقضي قبل ان تكون العجلة القضائية قد بلغت نهاية النفق.

وتؤكد ذلك الاحصاءات المتوافرة حول اعداد الدعاوى العالقة امام المحاكم في دول عربية كثيرة، ويقال ان شركة تأمين واحدة تواجه في احدى الدول العربية ما يزيد عن 200 الف دعوى عالقة امام المحاكم.

(3) تفاقم النقمة الشعبية ضد انظمة عربية عديدة بفعل تدني نوعية الخدمة التي تقدمها شركات التأمين الى المواطنين، حيث ان كثيرين من حملة عقود التأمين الالزامي باتوا يعتبرون تلك العقود من ابواب الضرائب والاتاوات التي يدفعونها.. ولا حول ولا قوة لهم حيالها!

(4) تآكل القدرات المالية لشركات التأمين بفعل الخسائر التي تتكبدها في مجال التأمين الالزامي على السيارات وهذا سبب من اسباب كثيرة حالت حتى الآن دون دخول اي شركة تأمين عريقة نادي كبار اللاعبين في العالم.

خلاصة القول ان الحكومات التي تحاول تجنب ارتشاف الكأس المرة برفع اسعار التأمين الالزامي، انما تتسبب ليس بتشويه سمعة وصورة شركات التأمين العربية وحسب، بل وبمكائنة وهالة النظام الذي تجسده الحكومة بالذات وبدلاً من ان تفوز بقلوب الناس وتأييدهم لها فإنها تستثير غضبهم ضدها وضد صناعة التأمين في أن.

نيسان 2010

ساما لشركات التأمين السعودية:

ادفعي ثم اعترضي!

تمارس مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) صلاحياتها بجديّة تقارب الشدة الا انها لا تأخذ منحى التعسف. وهي بذلك تتمايز عن سواها من السلطات النازمة لقطاع التأمين في الدول العربية الاخرى حيث ما يزال للتشفع والمداخلات السياسية دور تلعبه في التخفيف من وطأة القرارات او التعليمات او العقوبات التي تصدر عن الهيئات الرقابية او تؤدي الى تمبيعها.

فالتعليمات التي تنشرها «ساما» هي اوامر تصدر لتنفيذ. اما تلك التي تصدر عن سواها من هيئات الرقابة على التأمين في دول عربية اخرى فينظر اليها وكأنها اجتهادات قابلة للنقاش. والامثلة على ذلك كثيرة.

فنحن في لبنان نعيش حالة تعطيل شبه كامل لسلطة الرقابة على قطاع التأمين وقلمنا سمعنا بعقوبة طبقت بحق شركة تأمين فقدت رسملتها، او تكاثرت التزاماتها العالقة الى مستوى يهدد حقوق المتعاقدين معها بالضياع.

والتعرفات الحكومية للتأمين الالزامي على السيارات النافذة في دول عربية عديدة، من بينها قطر والكويت ومصر وسوريا مرّ عليها الزمان ولم تعد تصلح لايامنا هذه. ومع ذلك فإن السلطات المعنية بمراجعتها واعادة صوغها غائبة او غير موجودة اصلا او انها غارقة في سبات عميق.

وقانون التأمين الالزامي اليمني نشر في الجريدة الرسمية منذ عقدين من السنين ولم ينفذ. وفي العراق تسرح شركات التأمين الاجنبية غير المرخصة وتمرح من دون ان يجرؤ ديوان التأمين على رشقها ولو بوردة! والسبب الذي يجعلني انوه بـ «ساما» واسجل العيوب التي تشوب تصرفات قريناتها العربيات هو الصرامة التي تطغى على التعليمات التي تصدرها «ساما» والتي تجعل شركات التأمين والاعادة والوساطة السعودية تمتثل لها امتثالا كليا.

واذكر هنا على سبيل المثال ان «ساما» وبعد ان لاحظت وهناً في القدرة المالية لأربع شركات تأمين سعودية جديدة، امرت الشركات الاربع برفع رساميلها ضمن فترة زمنية قصيرة والاسحب الترخيص منها. ولم تجد شركات التأمين الاربع مفرا من الامتثال.

وعديدة هي شركات التأمين في لبنان وفي دول عربية اخرى التي تتجاوز التزاماتها العالقة قدراتها المالية الفعلية، وبالتالي، تعتبر فنيا فاقدة الملاءة. ومع ذلك، فإن سلطات الرقابة هنا وهناك تقف مكتوفة الايدي حيالها.

وتجسد حزم «ساما» مؤخرا على نحو جلي في نموذج العقد الجديد للتأمين الالزامي على السيارات الذي اعدته وابلغت الى شركات التأمين انها قررت وضعه قيد التطبيق .

وفي النموذج السعودي للعقد الجديد للتأمين الالزامي على السيارات رسالة الى شركات التأمين يمكن اختصارها بثلاث كلمات وهي: ادفعي ثم اعترضي.

ذلك ان العقد الالزامي الجديد يوجب على شركة التأمين ان تدفع التعويض للفريق الثالث المتضرر (THIRD PARTY) في جميع الظروف وحتى في حال ارتكاب المؤمن له لمخالفة من شأنها ان تجعل عقد التأمين الالزامي باطلا.

الا ان العقد الجديد يحفظ لشركة التأمين حقها في الرجوع على المؤمن له لاسترداد التعويضات التي ترى شركة التأمين انها دفعتها للفريق الثالث المتضرر من دون وجه حق، على ان يتم ذلك عبر المحاكم.

وانه لامر واضح ان السلطات السعودية باعتمادها عقدا ينطوي على هذا المقدار من الحزم، انما تبني قرارها على مقتضيات الامن الاجتماعي.

فالكي تكون حقوق المجتمع مكفولة من جهة مليئة، اجبرت السلطات السعودية اصحاب السيارات وعددها يتراوح بين 8 و10 ملايين سيارة وشاحنة وباص، ان يبرموا عقدا يضمن مسؤولياتهم المدنية حيال المجتمع السعودي ممثلا بركاب السيارة وبالمشاة.

ومقابل اهدائها هذا الكم الهائل من اقساط التأمين الالزامي الى شركات التأمين السعودية عمدت السلطات السعودية المختصة الى تضمين عقد التأمين الالزامي الجديد احكاما تلزم شركة التأمين بالمقابل بأن تدفع للافراء المتضررين من الحوادث التي تتسبب بها السيارات ما يعود اليهم من تعويضات دون مجادلة وبصرف النظر عن اي مخالفة لأحكامه يمكن للمؤمن له ان يكون قد ارتكبها وادت الى حصول الحادث.

وبذلك تسحب السلطات السعودية من شركات التأمين السيئة النية الذرائع التي تمكن لها ان تحاول التملص من التزاماتها.

ومحاولات التهرب من سداد المطالبات آفة تعاني منها المجتمعات العربية منذ اجيال عديدة وهي ادت عبر السنين الى تشويه سمعة قطاع التأمين العربي وجعلت منه فئة منبوذة في محيطه.

والملكة العربية السعودية لم تنفرد في اعتماد مبدأ «ادفعي ثم اعترضي» فعقود التأمين الالزامي النافذة في لبنان ودول عربية اخرى عديدة تتشابه بأحكامها والعقد السعودي الجديد.

الا ان شركات التأمين برعت في المناورة، وفي استنباط الاسباب التي تمكن لها ان تهرب من الدفع.

يكفي ان ينظر المرء الى اعداد الدعاوى المرفوعة ضد شركات التأمين امام المحاكم ومجالس التحكيم ليتأكد له ان الشركات لا تدفع للمتضررين واصحاب الحقوق ما يعود اليهم من تعويضات . والمواطن العربي يتعاقد مع شركة التأمين مكرها، وتقيدا منه بأحكام قوانين التأمين الالزامي ليس الا. ولو امكن له ان يفلت من موجب التعاقد مع شركات التأمين لفعل.

اما مع «ساما» فالمناورة ممنوعة والمؤسسة تعمل بعيدا من اي تدخل سياسي، والتخلف عن الوفاء بالعقود يعرض شركة التأمين لعقوبات صارمة.

وفي ظني ان النموذج السعودي لعقد التأمين الالزامي الجديد والحزم الذي تمارسه «ساما» من شأنهما ان يعيدا لعقود التأمين الالزامي اعتبارها ويشعرا المواطن السعودي ان عقود التأمين وجدت لتحميه من غدرات الزمان وليست «اتاوة، او خوة» .

وذلك هو مع الاسف المفهوم الذي انطبع في اذهان الجمهور العربي حول عقود التأمين الالزامي .

ايار 2010

من فوّهات البراكين ذهب رمادي لصناعة التأمين

المواد السامة التي لفظها بركان ايچافيول EYJAFJOLL الايسلندي اعتبارا من 20 نيسان (ابريل) 2010 تسببت بإصابة مئات الاشخاص الذين تنشقوها عن بعد بأمراض صدرية وتوفي منهم كثيرون.

والى ذلك سممت اجواء الطيران الجوي اذ تحوّلت الى غيمة رمادية انتشرت فوق اوروبا الشمالية ثم تفاقفتها الرياح باتجاهات متعددة، وقد شلّت حركة الطيران المدني في اوروبا مدة ستة ايام متواصلة والغى ما يزيد عن 90 الف رحلة جوية، ما اجبر مئات الوف المسافرين على المبيت في المطارات بانتظار اعادة استئناف الرحلات. والى ذلك توقفت الرحلات السياحية من والى اوروبا وتعطلت برامج رجال الاعمال ومجالس الادارة وتوقف تصدير الخضار والفاكهة والادوية جوا.

وقدرت الارباح الفائتة LOST INCOME لشركات الطيران بما يزيد عن 200 مليون دولار اميركي يوميا، علما بأنه يتوجب عليها عملا بعقود السفر ان توفر وجبات الطعام والمأوى للمحتجزين في المطارات.

ولن يكون في قدرة الذين احتجزوا في المطارات مطالبة شركات الطيران بتعويضات خارج اطار المأوى ووجبات الطعام لان اقفال المطارات تم بفعل قوة قاهرة FORCE MAJEURE. الا ان حملة عقود التأمين على السفر TRAVEL INSURANCE سوف يمكن لهم ان يقبضوا تعويضات عن ايام الاحتجاز داخل المطارات والنفقات الاضافية التي اضطروا لدفعها لمتابعة السفر عبر وسائل اخرى بديلة.

اما شركات التأمين فقد وجدت في ما جرى فرصة ذهبية لطالما انتظرتها، ولم تكن لتحضر لولا انفجار البركان الايسلندي.

وقال احد اركان شركة ويلليس ان انفجار البراكين يعني مزيدا من الواردات لاسواق التأمين
.VOLCANOES ERUPTION MEANS BUSINESS TO US

وكيف ذلك؟

يقول المتخصصون بالعلوم البركانية VOLCANOLOGISTS انهم احصوا الفبي بركان نائم في باطن الكرة الارضية من بينها براكين تحتضنها الصحارى العربية وان تلك البراكين تحركت اقله مرة واحدة خلال العشرة آلاف سنة الماضية.

ويجمع العلماء ان البراكين كما الزلازل لا يمكن ارتقاب انشطتها او التنبؤ بمواعيد استفاقتها من سباتها. ويقول كريس وايتوماس CHRIS WAYTHOMAS احد العلماء العاملين في الوكالة الاميركية للعلوم الجيولوجية (USGS) ومركزه الاسكا «من الصعب جدا ان يتنبأ المرء بما يمكن للبركان ان يفعله والمدى

الذي يذهب اليه حتى بعد انفجاره. فعند انفجاره الاخير سنة 1641 دمر بركان فيرزوفوس VERSUVIUS المدينة الايطالية بومبايي POMPEII ومحاها كلياً من الخريطة».

وقالت ماريانا غوفانتي MARIANA GUFFANTI من الوكالة عينها «ان اخطار البراكين تتعاضم ليس لاننا عاجزون عن اتخاذ اي تدبير حيالها وحسب بل لان الناس هم الذين يقتربون منها ويقيمون في مناطق مجاورة لها. والى ذلك فإن حركة الطيران الجوي تكثفت على نحو يجعلها تمر في المناطق الملوثة برماد البراكين الناشطة ACTIVE VOLCANOES».

وفي هذا السياق كشفت المنظمة الدولية لسلامة الطيران الجوي انها سجلت حتى الآن ما يزيد عن 200 حادثة تعطل لمحركات الطائرات جراء اختراقها لغيوم مثقلة بالرماد البركاني، وان الغيوم البركانية مرشحة للبقاء في الاجواء لفترات زمنية طويلة.

ومن بين الحوادث الاكثر اهمية التي سجلتها المنظمة الدولية لسلامة الطيران المدني سنة 1982 كان تعطل المحركات الاربعة لطائرة بوينغ 747 تابعة للخطوط الجوية البريطانية B.A. وهي تعبر اجواء اندونيسيا في طريقها الى اوستراليا، وقد ادى تعطل المحركات الاربعة الى هبوط الطائرة 4 اميال دفعة واحدة الا ان القائد نجح في اعادة تشغيل ثلاثة محركات واكمل رحلته بسلام.

وسنة 1989 تعرضت الطائرة بوينغ 747 تابعة لشركة كاي ال ام KLM وهي تعبر فوق اجواء انكوراغ ANCHORAGE كندا وقد تباطأت محركاتها وكادت تتوقف بفعل اختراقها لغيوم ملبدة بالرماد البركاني مما دفعها الى الهبوط اضطرارياً في انكوراغ تداركا لكارثة محتمة.

ويبدو ان المنظمات المعنية بسلامة الطيران المدني، لم تكن تولي خطورة الرماد البركاني الاهمية التي يستحق، الا انه جاء بركان ايسلندا ليفتح عيون العالم على فداحة اخطار البراكين وما يمكن ان تلحقه بخسائر ليس بالطائرات وركابها وحسب بل وبجموع الناس المقيمين على اراضٍ شهدت في ما مضى نشاطا بركانياً، كما هي الحال في الصحارى العربية، التي تحولت خلال القرن الماضي الى مدن متحضرة.

ويقول العلماء ان استفاقة البراكين تحرك الفوالق الزلزالية ما يضاعف احجام الكوارث التي تنجم عنها.

ويتوقع العلماء لبركان «ايجافيول» الايسلندي ان يتسبب باستفاقة بركان مجاور له يحمل اسم كاتلا KATLA وهو اكبر واشد خطراً من ايجافيول.

صحيح ان اقفال المطارات مدة ستة ايام جنب الطائرات اخطار تعرضها للغيوم البركانية الا انه عرض شركات الطيران لخسائر فادحة لعل اهمها:

- تعطيل اعمالها BUSINESS ADMINISTRATION وذلك التعطيل حجب عنها الواردات لفترة ستة ايام متواصلة.

- الغاء الرحلات FLIGHT CANCELLATIONS وذلك الالغاء اوجب عليها ان توفر المأوى والمأكل للمحتجزين في المطارات.

وفي بيان اصدرته ميونيخ ري MUNICH RE بعد مرور 48 ساعة على تعطيل مطارات اوروبا الشمالية، ذكرت ان صناعة التأمين اوجدت غطاء تأمينيا للخسائر التي تتكبدها شركات الطيران جراء توقف الاعمال والغاء الرحلات. الا ان شركات الطيران لم تكن تهتم لشراء الغطاء المشار اليه اختصارا للنفقات اولا، ولانه لم يسبق على امتداد تاريخ الطيران المدني ان اضطرت الى تعليق رحلاتها لايام متتالية الا مرة واحدة، وذلك غداة الاعتداء الارهابي الذي نفذته منظمة القاعدة ضد ابراج مركز التجارة العالمي WTC في نيويورك والبنتاغون PENTAGON في واشنطن صباح 2001/9/11.

اما اليوم وبعد ان تفجّر بركان ايجافيول EYJAFIOLL الايسلندي وتكشف للعالم هول الاخطار التي يمكن للبراكين النائمة ان تلحقها بالكرة الارضية ان هي عاودت نشاطها، فقد اخذت البراكين تحتل الصدارة في عناوين الصحف وغيرها من ادوات الاعلام.

واثارت المعلومات التي ينشرها العلماء حول اخطار الاستفاقات الفجائية للبراكين موجة ذعر طالبت الحكومات كما الافراد والجماعات في سائر انحاء الدنيا.

ومن بين المعلومات الاكثر اثارة للمخاوف تلك التي ذكرت ان بركان فيرزوفوس VERSUVIUS الايطالي والذي محا بومباي الايطالية من الخارطة، تفجّر ثلاث مرات قبل ذلك. وكانت المسافة الزمنية بين الانفجار وآخر 400 سنة. وهكذا، يكون تفجّره خلال هذا القرن امرا محتملا.

ويقول عالم البراكين في جامعة نيويورك MICHAEL RAMPINO مايكل رامبينو «اننا نعيش تحت تهديد دائم من اخطار جيولوجية WE LIVE UNDER CONSTANT THREAT OF SOME GEOLIGICAL HAZARD وان انفجار نيفادا دل رويز NEVADA DEL RUIZ في كولومبيا سنة 1985 ادى الى دفن 23 الف شخص تحت الدمار في مدينة ارميرو.

كما ان الرماد الذي نفثه بركان جبل بيليه MOUNT PELEE في جزيرة مونسيرات MONSERRAT جرف التلال المحيطة به وقتل 30 الف شخص سنة 1902.

هذه المعطيات مجتمعة هي التي جعلت ممثل شركة ويلليس WILLIS يقول ان انفجار البراكين يعني مزيدا من الاعمال لصناعة التأمين.

فما من شركة طيران، او صاحب منزل، او مسافر، او وكالة سفر الا وبادرت الى البحث مع شركات التأمين والوساطة في كيفية توفير الغطاء التأميني ضد الخسائر التي يمكن ان تلحق بها تحرك اي بركان من البراكين المقدّرة بألفي بركان نائم في العالم.

وهكذا يصح القول ان بركان ايجافيول الايسلندي اذ احرق ودمّر اقتصادات كثيرة فإنه نزل بردا على نفوس اركان شركات التأمين والاعادة والوساطة.

وحتى الامس كانت تلك الشركات تستمد الكثير من وارداتها من عقود التأمين ضد الزلازل والاعاصير والفيضانات، وقد جاءت البراكين اليوم لتشكل رافدا جديدا يغذي صناديقها.

وقد يصح ان نسميه «الذهب الرمادي».

أعدوا لتغطية اخطار لم تعرفوها من قبل!

الرماد البركاني الذي تحول الى غيوم تتقاذفها الرياح وتجعل منها عوائق تحول دون قيام الطائرات المدنية برحلاتها الجوية المجدولة، وضع شركات التأمين والاعادة العربية امام مهمة جديدة، وهي ان تعدّ عقود تأمين جديدة تدفع بموجبها التعويض عن توقف الاعمال والربح الفائت اللذين يمكن ان ينجما عن اي سبب ودون ان يكونا مشروطين بحصول تدمير كامل او جزئي ملموس للاشياء المغطاة من قبل شركة التأمين

NON PHYSICAL BUSINESS INTERRUPTION AND LOSS OF PROFIT FOR ANY REASON

وهذا النوع من التأمين ليس متوافرا لدى اي من شركات التأمين والإعادة العربية في هذا الوقت.

ذلك انه لم تكن هناك ظروف تستوجب تغطية هذا النوع من الخسائر على امتداد القرن الماضي.

وشركات التأمين العربية كغيرها من قريناتها في العالم درجت على ربط التعويض عن التوقف عن العمل والربح الفائت بتدمير كلي او جزئي يلحق بالأشياء المؤمن عليها.

ما يعني ان التعويض لا يكون مستحقا لشركة الطيران الا اذا اصبحت احدى طائراتها بتدمير كلي او جزئي.

كما ان وكالة السفر والمزارعين والمصدرين والمستوردين من التجار والصناعيين لا يستحقون تعويضا الا اذا اصبحت مكاتبهم او مزارعهم او مصانعهم اصابات مباشرة في حادث حريق او انفجار او زلزال الخ...

الا ان الاستفاقة المفاجئة لبركان ايجافيول YJAFYOL الايسلاندي، والحمم التي قذفها الى علو تجاوز عشرة آلاف كيلومتر، وضع العالم امام مشهد جديد لم يعرف له مثيلا في مرحلة ما بعد ظهور الطيران المدني الحديث.

ولقد ادى انتشار الرماد المسموم في الاجواء الى سلسلة لا نهاية لها من الخسائر التي لحقت بمختلف قطاعات الحياة اذكر من بينها:

- اقفال المطارات في معظم انحاء اوروبا والغاء ما يزيد عن مئة الف رحلة جوية واستبقاء او احتجاز اكثر من مليون ونصف مليون مسافر في المطارات.

- وقف تصدير واستيراد المواد الغذائية الطازجة والقابلة للاهتراء PERISHABLE GOODS ما عطل اعمال المخازن الاستهلاكية SUPERMARKETS في دول عربية عديدة علما بأن تلك المخازن تستورد ذلك النوع من الاغذية جوا وعبر رحلات يومية.

- وقف تصدير قطع الغيار وغيرها من المواد الحيوية التي درجت المصانع على استقدامها جوا عند الحاجة.

وبذلك فإن شركات الطيران ووكالات السفر، والمسافرين لا سيما رجال الاعمال منهم والمصدرين والمستوردين ومصنعي قطع الغيار والمصانع والمؤسسات على انواعها وجدت انفسها في حالات شلل جراء

عامل خارجي وقع على بعد آلاف الأميال من حيث هي، ومن دون ان تكون موجوداتها قد اصيبت بأي تدمير كلي أو جزئي PHYSICAL DAMAGE .

ومن هنا ادلى قادة التأمين في العالم بتصريحات يقولون فيها ان الخسائر التي لحقت بشركات الطيران وسائر المرافق الاقتصادية في سائر أنحاء العالم، والتي تسببت بها استفاقة البركان الايسلندي، ليست مغطاة في عقود التأمين. ذلك ان شرط تعرض الممتلكات المؤمن عليها لتدمير كلي أو جزئي لم يكن متوافراً.

وحدها شركات التأمين المتخصصة بتغطية الغاء الرحلات لاي سبب FLIGHT CANCELLATION FOR ANY REASON، اضطرت لتغطية نفقات المأوى والغذاء لحملة عقود التأمين ضد اخطار السفر TRAVEL INSURANCE والتعويض الذي يدفع في مثل هذه الحالات يتراوح بين 100 دولار و1500 دولار يومياً او خمسة آلاف دولار اميركي للرحلة الواحدة الملغاة حدا اقصى.

وهذه الارقام المتدنية نسبياً للتعويضات المستحقة للمسافرين الذين احتجزوا في المطارات لن يصعب على صناعة التأمين استيعابها ولن تترك أثراً تذكر على نتائجها الفنية.

وكلنا يعرف ان شركات التأمين والاعادة العربية التقليدية والتكافلية منها تطمح لتوفير الضمانة المالية للمتعاقدین معها. كما تحرص على تلبية حاجات الزبائن الى الغطاء التأميني ضد اي نوع من الاخطار المحتملة.

ولذا يتوجب عليها اليوم وقبل الغد ان تعد العدة وتعتمد الى التزود بالطاقة الاكتتابية التي تمكن لها ان تغطي التوقف عن العمل والربح الفائت لاي سبب ظاهر ومثبت، وحتى ولو لم يأت نتيجة لتدمير كلي أو جزئي للشيء (PROPERTY) المؤمن عليه لدى شركة التأمين.

ذلك ان المجتمعات العربية كغيرها من سائر المجتمعات الأخرى في العالم، لمست وأدركت خطورة الخسائر التي يمكن لأي مؤسسة أعمال ان تتكبدها جراء اقفال المطارات، لاي سبب، وفي أي بقعة من العالم. كما أدركت ان عقود التأمين المتداولة في هذا الوقت في العالم العربي، لا تغطي التوقف عن العمل والربح الفائت ما لم يكن قد نشأ عن تدمير كلي أو جزئي مباشر لموجوداتها.

وفي المعلومات المتداولة ان بعض وسطاء التأمين الدوليين أوجدوا عقوداً تضمن وقف العمل غير المشروط بتدمير كلي أو جزئي NON PHYSICAL وذلك بالتعاون مع كبريات شركات الإعادة في العالم. ولذا فإن الأخطار الجديدة والتي لم تكن معروفة من صناعة التأمين من قبل، أصبحت قابلة للتغطية.

ولن تجد شركات التأمين والإعادة أعداراً تقدمها للزبائن ان هي تخلفت عن توفير الطمأنينة التي ينشدها الزبائن، خصوصاً وان الرماد البركاني ما يزال مخيماً في الأجواء. وهو ينتقل بين ممر وآخر من الممرات الجوية للطائرات المدنية، متسبباً بإقفال المطارات وقد بلغت بعض السحابات البركانية اجواء الشرق الاوسط خلال الاسبوعين الاخيرين.

وحتى ولو تبلغ تلك السحابات سماءنا العربية فنحن كغيرنا من سكان الكرة الأرضية معرضون لتوقف الاعمال وفوات الارباح جراء كوارث تحصل في المقابل الاخرى من الكرة الارضية، وعلى العاملين والمعידين العرب ان يعدّوا لتغطية الأخطار الجديدة دون ابطاء.

تموز 2010

الليرات الذهبية لـ GAIF 2010

لم يقيض لي ان احضر المؤتمر العام لـ GAIF الذي انعقد في البحر الميت خلال شهر حزيران 2010. الا اني كنت من بين الـ 97 شخصا الذين كانت لهم حظوة لدى الاتحاد العام، فمنحت ليرة ذهبية تحمل شعار GAIF 2010.

وخلافا للاصول المتبعة في منح الجوائز والميداليات، لم ترفق الليرة الذهبية بكتاب يعبر فيه الاتحاد عن المناسبة او المأثرة، او المبادرة، او المساهمة، التي جعلت الفائزين بها يحوزون على تقدير الهيئة المانحة. الا ان واقع الامر يفرض ان نعتبر الليرة الذهبية عربون تقدير من الاتحاد العام العربي للتأمين لكل من ساهم بإنجاح المؤتمر 28.

فالمؤتمر كان بحق ورشة ضخمة اقتضت ان تبذل تضحيات كثيرة لضمان نجاحها. والمؤتمرات العامة اشبه بالاعراس، اذ ان التحضير لها يستغرق شهورا ويستدعي الاستعانة بفريق كبير من ذوي المواهب والاختصاصات المختلفة سواء في مرحلة التصميم ومن ثم الاعداد، فالتنفيذ. حتى اذا حلّ يوم الاحتفال، تجلّت نتائج البذل واستحق المساهمون اجرهم.

والمساهمون في انجاح مؤتمر GAIF 2010 لا بد ان يكونوا كثيرا وتتصدّرهم بالطبع اللجنة التحضيرية، وما يتفرع عنها من فرق خصصت لتسهيل اقامة الضيوف، وتوفير وسائل النقل، الى المحاضرين والمشاركين في الطاولات المستديرة ومنصات التداول (PANELS) الى رعاة المؤتمر SPONSORS ورعاة المآدب والحفلات سواء المتقشفة والبليدة من بينها، او تلك التي أضفت على ليالي المؤتمر اجواء فرحة بما قدمته من منعشات وعروض ترفيهية.

وكان يمكن ان نهئى الاتحاد على مبادرته ونقول له حسنا فعلت، لو انه اختصر توزيع ليراته الذهبية على اولئك الذين كانت لهم يد في انجاح عرسه الكبير.

الا ان الخفة شاءت ان تقم في «لائحة المكرمين» اسماء بعض الذين لمعوا او شغلوا منصبا ذا رفعة او اتوا عملا مثمرا في صناعة التأمين في العالم العربي وذلك منذ نشأة الاتحاد العام العربي للتأمين سنة 1971 وحتى تاريخه. وبعض من هؤلاء ضامنون أبرار اصبحوا في دنيا الحق.

كما شاءت الخفة عينها ان تحجب الجائزة عن ضامين عرب آخرين افلحوا في بناء المؤسسات و اضافوا لبنات عديدة لصرح التأمين العربي، وهم ما فئتوا يواظبون على الكتابة في التأمين وفي اعداد الدراسات وتقديم اوراق العمل او المحاضرات او ادارة الطاولات المستديرة ومنصات النقاش خلال الندوات وورش العمل التي ينظمها الاتحاد العربي للتأمين.

ولا بد لي ان اسأل هنا من تراها تكون الهيئة التي اولت نفسها حق اعداد لائحة المكرمين؟ ومن هي الجهة التي اوكلت اليها مهمة ارقام اعلام التأمين في عداد الذين اعدوا عرس البحر الميت لسنة 2010؟

والامر الذي يجعلنا نقارب توزيع الليرات الذهبية لـ 2010 GAIF بهذا المقدار من الحذر والتحفظ، هو ان في تكريم هذا الشخص واستبعاد ذلك على النحو العشوائي الذي فوجئ به المشاركون في 2010 GAIF يشكّل استهانة بالمقامات والكرامات الشخصية .

اضف الى ذلك، ان منطقتنا العربية تحولت خلال السنوات الاخيرة الى اسواق يباع فيها التكريم ويشترى نقداً .

ويكاد لا يمر اسبوع الا ونقرأ فيه عن توزيع جوائز لرجال اعمال ولمصارف وشركات تأمين وشركات مالية وعقارية الخ..

وتتشابه عناوين الجوائز حيث تمنح لـ الافضل BEST PERFORMANCE او الصفة الافضل BEST DEAL او الضامن او المعيد او الوسيط الافضل BEST INSURANCE COMPANY, BEST BROKER, BEST REINSURANCE حتى ان المتاجرين بالجوائز ذهبوا الى تصنيف المصارف والشركات بالاكبر LARGEST محلياً او اقليمياً كما خصصوا جوائز للمصرف او الشركة التي تعامل الزبون المعاملة الافضل BEST CLIENT SERVICE.

والى ذلك تقوم شركات تجارية بتنظيم حفلات مخملية تمنح خلالها الاوسكار (OSCAR) . والمانحون كما الفائزون لا يخبروننا في جميع تلك الحالات ما هو المقياس الذي جرى اعتماده في عملية التقويم او التقييم.

ولا بد لي ان اذكر هنا بأن الصلاحيات التي اعطيت للأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين لا تشمل مهمة انتقاء من يستحق التكريم. فالتكريم قواعد ومعايير ترسيها لجان يجري اختيارها من بين المجلّين في اعمالهم، ويجري تكريس تلك المعايير والقواعد بقرار رسمي يصدر عن المؤتمر العام للاتحاد.

اما التكريم ما بعد الوفاة، فيجب ان يخضع لمراسم خاصة. فالمتوفون يكرمون باحتفالات مهيبه، تستذكر خلالها اعمالهم وما اورثوه للأجيال اللاحقة.

واخضاع الجوائز الاتحادية مستقبلاً الى معايير ومقاييس مكتوبة من شأنه ان يضبط الامور، ويخفف من احتمالات التصرف على نحو خاطئ مستقبلاً، واننا نعيش اياماً حجب او احتجب فيها سلّم القيم.. وسادها الابتذال.

ولعله من المفيد ان اذكر هنا ان لجنة جائزة الفرد نوبل نفسها لم تنج من انتقادات جارحة وشبهات اثرت حول احتمال نشوء بازار داخلها.

ومن المفارقات المثيرة للشكوك، والتي ارتكبتها لجنة نوبل في عصرنا هذا انها حجت «جائزة نوبل للسلام» عن المهاتما غاندي ومنحتها لمناحيم بيغن، واسحاق رابين وشيمون بيريز !!

آب 2010

«الحوكمة».. بالعربي

من اين نأتي برؤساء «قديسين»؟

لست ادري من هو ذلك اللغوي العربي الفذ الذي اختار كلمتي «حوكمة الشركات» ترجمة لما يسمى بالانكليزية GOOD CORPORATE GOVERNANCE ، وكان من الاجدى ان يترجم الكلمات الثلاث كما هي وببساطة لتقرأ كما يأتي:

«الادارة الصالحة للشركات».

فالشركات تدار ولا تحكم من قبل مجلس ادارتها.

وكان يصح ان يقال الشركات «تحكم» لو ان الهيئة القابضة عليها هي مجلس لقيادة الثورة او ما شابه من السلطات التي عرفنا الكثير منها في العالم الثالث، والتي تمارس الحكم بموجب فارامانات او قرارات ثورية.

وفي هذا السياق اذكر ان الولايات المتحدة الاميركية، الدولة العظمى اختارت كلمة ادارة ADMINISTRATION للفريق الذي يعنى بأمورها كافة بما في ذلك المصيرية منها والذي يقوده رئيس الولايات المتحدة.

ولعل الآباء الاميركيون اختاروا تلك الكلمة لانهم ارادوا للرئيس ان يتذكر دائما بأنه ليس حاكما مطلقا، بل رئيس خاضع للمحاسبة والمساءلة.

هذا، في الوقت الذي اعطي الرئيس الاميركي من الصلاحيات ما يمكن له ان يقحم بلده في نزاع مسلح، وان يرمي بلدا آخر بقنبلتين نوويتين على غرار ما فعل الرئيس ترومان في اليابان.

ويحدد مفهوم الادارة الصالحة للشركات GOOD CORPORATE GOVERNANCE بالنظام الذي يسيّر ويرعى اعمال الشركة والرقابة عليها ويعتبر مجلس الادارة الجهة المعنية والمسؤولة عن القيام بتلك المهام.

CORPORATE GOVERNANCE IS THE SYSTEM BY WHICH COMPANIES
.ARE DIRECTED AND CONTROLLED
THE BOARD OF DIRECTORS ARE RESPONSIBLE FOR THE
.GOVERNANCE OF THE COMPANIES

وقد توسع الاكاديميون في عرض «الوصفات» التي من شأنها ان تضمن للشركة ان تدار على النحو الافضل.

وأخر تلك الصفات كانت وجوب الاستعانة بأشخاص منزهين، ومكتفين ماليًا، ومحصنين اخلاقيًا، ليكونوا اعضاء مستقلين في مجالس ادارة الشركات INDEPENDENT DIRECTORS .
والعضو المستقل هو ذلك الذي يكون قادرا على القيام بموجباته والتعبير عن آرائه، وكتابة التقارير الموجب بها من مجلس الادارة، من دون ان تكون لديه اعتبارات تجعله عاجزا عن ابداء رأي مستقل، في كل ما يتعلق بمصالح الشركة .

BEING ABLE TO PERFORM DUTIES, OR EXPRESS OPINIONS OR REPORTS AS ASSIGNED BY THE BOARD OF DIRECTORS WITHOUT ANY CHARACTERISTICS WHICH RENDER HIM INCAPABLE OF EXPRESSING INDEPENDENT OPINIONS WITH REGARD TO THE COMPANY'S BUSINESS AFFAIRS

وفي الاخبار التي وردت في الايام الاخيرة من اميركا ان مجموعة مارش اند ماك لينن MARSH AND MC LENNAN لم تكتف بتعيين اعضاء مستقلين في مجلس ادارتها بل انها اختارت للمجلس المذكور رئيسا مستقلا INDEPENDENT CHAIRMAN ، والسبب الذي جعل مارش MARSH تقدم على ذلك هو انها تعرضت خلال السنوات الست الاخيرة الى سلسلة من الفضائح والتجاوزات والمخالفات القانونية اقتضت ان تطرد ثلاثة رؤساء وان تحال امام المحاكم الجزائية.

ولم تتمكن مارش MARSH من وقف الملاحقات الجارية بحقها، الا بعد ان اجرت تسويات مع النيابة العامة اوجبت عليها ان تدفع مليارات الدولارات بمثابة غرامات او تعويضات .
وادي كل ذلك الى تراجع ثمن سهم مارش الى الحضيض حيث خسر المساهمون فيها ثرواتهم او ما سبق ان جمعه من مدخرات.

وباختيارها رئيسا مستقلا لمجلس ادارتها رأيت مارش MARSH ان تطمئن المساهمين الى ان زمان الفضائح ولى. وانها اليوم باتت تخضع لاشراف رئيس مجلس ادارة مستقل.
والرئيس الجديد هو لورد بريطاني معروف بنظافة كفه ولديه من الموارد الشخصية ما يجعله بغنى عن السقوط في التجارب فلا تكون هناك صفقات تحت الطاولة او وراء الكواليس.
بكلام آخر وباختصار، لقد جاءت مارش برئيس اشبه «بقديس» واقل ما يقال فيه انه «شبعان».
هذا في الخارج .

اما في ديارنا العربية فيزعم ان الادارة الصالحة للشركات (اي الحوكمة) حلت في سائر الشركات. وباتت معظم المصارف وشركات التأمين والاعادة العربية تردد انها التزمت بمبادئ الحوكمة واخذت تنفذ مقتضياتها، واهمها تشكيل لجان التدقيق AUDIT COMMITTEE .

وقد ابلغني احد المساهمين في شركة اعادة عربية ان الشركة ألفت بالفعل لجنة للتدقيق الداخلي من اشخاص جديرين بالثقة، الا ان رئيس مجلس ادارة الشركة رفض ان تكون هناك لجان تعمل داخل الشركة خارج امرته الشخصية. فهو الرئيس وهو القيم على مصالح الشركة ولا يسمح بقيام هيئة يكون من مهامها التجسس عليه، او على غيره من المسؤولين في الشركة. ففي ذلك امتهان لكرامته، و عنفوانه العربي لا يسمح له بأن يترك لهكذا لجنة ان تعمل من وراء ظهره.

من هنا توجب على المساهمين ان يقفوا على خاطر رئيس مجلس الادارة ويوافقوا على ان يضعوا لجنة التدقيق بأمرته!

وهكذا تكون الشركة قد اوجدت صيغة عربية توفق بين مقتضيات الحوكمة بمفهومها الغربي شكلا. الا انها تمنع على اللجان ان تسرب اسرار الشركة او مخالفتها الى ما بعد مكتب رئيس مجلس الادارة.

واذ تعاطفت مع شكوى المساهم العربي حاولت ان اخفف من وطأة الخطوة التي اتخذتها الشركة التي يحمل اسمها وقلت له: يا صاحبي، ان مارش MARSH لم تجد بين الاميركيين البالغ عددهم 300 مليون الشخص المناسب ليرأس مجلس ادارتها فكان ان استوردته من مجلس اللوردات البريطاني.

ولو شاءت الشركات العربية المساهمة ان تنفذ شروط الادارة الصالحة للشركات بالكامل فمن اين تراها تأتي برؤساء من تلك القماشة؟

صحيح ان لدينا نحن العرب قديسين وأولياء كثيرا الا انك لن تجدهم على هذه الارض لانهم انتقلوا الى دنيا الحق وهم عند ربهم أحياء يرزقون!

من روبيير البهو : ليس هكذا يكرم اركان التأمين

تسلمت من الاخ روبيير البهو الكتاب الآتي:

عزيزي جوزف ، اولاد دعني اهنكم على المقالات الشيقة التي تنشرها لكم مجلة «البيان» والتي دائما تحتوي على المادة الفنية والعلمية الغنية بالمعرفة والخبرة والتي لا شك يستفيد منها القراء عوضا عن المقابلات والآراء الآتية من مجموعات قليلة الخبرة والتي تتعكس سوءا على قارئها.

لقد تطرقت في مقالك الاخير الى طريقة تكريم بعض شخصيات التأمين خلال مؤتمر 2010 GAIF والى الاجحاف الذي شعر به العديد من عمالقة التأمين لعدم ذكرهم او تكريمهم كما يجب. ومع احترامي لكل الذين تم تقديرهم فلقد جاء القرار مبتورا وغير منصف للعديد من مؤسسي صناعة التأمين في العالم العربي. وكما تفضلت فقد كان يجب وضع معايير مقنعة للمكرمين كعمر المكرم وخبرته في مجال التأمين وعلومه التأمينية والتقنية ومساهمته في تطوير صناعة التأمين واخلاقياته، لا ان يبني التكريم على ثروة المكرم او وظيفته او نسبه او غيرهما غيره من الاعتبارات الشخصية.

لقد قرأت أسماء تستحق التكريم واخرى لم تصل وللأسف بعد الى درجة التكريم المعطاة.

هنا لا بد من ان اذكر ان هناك اسماء عمالقة مثل الدكتور مصطفى رجب، انطوان واكيم، نبيل البهو، جميل حجار، سابا نادر والمرحوم جان شدياق، المرحوم نامق الادريسي، بيار شدياق، وغيرهم لم يتم حتى ذكرهم وهذا عيب على الاتحاد والذين اشرفوا على تحديد الاسماء.

الحمد لله ان اسمك ضمن المكرمين

ارجو ان اراكم قريباً.

ولكم تحياتي

روبير جميل البهو

ملاحظة : لقد منحت الليرة الذهبية بكوني احد الرؤساء السابقين لـ GAIF وليس بصفتي الشخصية.

ج.ز.

ايلول 2010

في الزمان الرديء للتأمين العربي

استقدام خبراء التأمين من الخارج.. ليس ترفاً!

تنظر الدول العربية الى استقدام خبراء التأمين من خارج الحدود بعدم ارتياح ان لم يكن باشمئزاز، وترى فيه تفریطاً بحقوق مواطنيها. ولذا قلما توافق على السماح لشركات التأمين والاعادة والوساطة العاملة على اراضيها بالتعاقد مع خبراء من خارج حدودها الوطنية، حتى ولو كانوا عرباً. وان حصل ان وافقت على منح احدهم اجازة العمل والاقامة فإنها تفعل ذلك بشروط «مسكوبية» ولسنوات معدودة.

واذ اعتمدت بعض الدول العربية جداول زمنية لرفع نسبة التوطين تدريجاً ووصولاً الى 100 بالمئة بعد فترة زمنية طويلة نسبياً، (التوطين هنا يعني نقل الوظيفة من الخبير الاجنبي الى مواطن من ابناء البلد) فإن سوريا الشقيقة اختارت ان تختصر اجازات العمل والاقامة لخبراء التأمين المستوردين من خارج الحدود بحيث لا تزيد عن اجازة واحدة او اجازتين لكل شركة ولفترة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد.

ان اعطاء ابن البلد حق الاولوية في تسلم الوظائف امر مشروع مبدئياً. ولا يجادل في صحته عاقل. الا ان المغالاة في الحرص على سد الابواب امام الخبرات البشرية، يمكن ان تكون ضارة للاقتصاد الوطني ككل. ذلك ان العالم شهد ويشهد تطورات متسارعة وقد تولد منها من الاخطار التأمينية انواع لم يكن يعرفها حتى المقننون من الضامنين في العالم.

وبكونها صناعة تواكب وتتكيف ومقتضيات العصر وتوفر للمجتمعات الحماية الاقتصادية ازاء الاخطار التي تتهددها، فقد توجب على شركات التأمين ان توسع ضماناتها لتشمل مروحة واسعة مما يسمى في لغة التأمين اخطاراً مستحدثة .

ففي حقل تأمين الممتلكات الثابتة **FIXED PROPERTIES** اوجدت صناعة التأمين عقوداً خاصة **STAND ALONE POLICIES** تغطي بموجبها ما كان حتى الامس القريب يشكل استثناءات ثابتة في عقود التأمين على الممتلكات لا سيما الحرب والحروب الاهلية والثورات والارهاب، وكل خطر آخر يمت الى اعمال العنف **ACTS OF VIOLENCE** بصلة .

وفي مجال تأمينات النقل، برا وبحرا وجوا، تحول الخطف والفيديئة **KIDNAP AND RANSOM** الى خطر قابل للتغطية بموجب عقد خاص.

وفي مجال تأمين الاشخاص ضد اخطار الحياة **LIFE** اوجدت شركات التأمين عقوداً تضمن بموجبها دفع المبالغ المتفق عليها في حال تعرض المتعاقد المضمون (المؤمن) للهلاك، او لاصابة او اعاقبة جسدية جراء عمل ارهابي او جراء حرب او حرب اهلية. وضمان هذه الاخطار كان من المستحيلات في ما مضى.

اما في مجال المنشآت الغازية والنفطية التي يكثر وجودها في منطقتنا العربية فقد اعدت صناعة التأمين عقودا خاصة لضمان الاخطار البيئية ENVIRONMENTAL RISKS بما في ذلك التلوث POLLUTION .

وقد تابع العالم وما يزال يتابع باهتمام الكارثة البيئية التي اجتاحت خليج المكسيك والمدن المحيطة به، جراء انهيار المنصة العائمة DEEP WATER HORIZON .

وفي نطاق التأمين الصحي HEALTH شرعت الحكومات (ومن بينها المملكة العربية السعودية وامارة ابو ظبي) انظمة وقوانين جعلت بموجبها التأمين الصحي الزاميا للمواطن كما لشركة التأمين. وجرى اعتماد عقود جديدة للتأمين الصحي تمنع على شركة التأمين التفلت من تغطية الامراض المزمنة، وتلك التي كان يعاني منها المتعاقد قبل اصدار عقد التأمين PREEXISTING CONDITION. وتوجب النصوص الجديدة على الشركة الضامنة ان تغطي الاعضاء الاصطناعية PROTHESISES اضافة الى نفقات علاج الاسنان DENTAL . كما تمنع على شركة التأمين ان ترفض المسنين من طالبي التأمين الصحي.

اما على مستوى المسؤوليات المدنية فقد شهدنا تطورا عالميا متسارعا لمسؤولية المقاولين وارباب العمل واصحاب المهن الحرة، والمدراء التنفيذيين بحيث بات عقد التأمين ضد المسؤولية المدنية يشمل اخطارا غير مألوفة مثل: الخطأ والسهو ERROR AND OMISSION والتحرش الجنسي SEXUAL HARASSMENT والخطأ المهني MALPRACTICE من الاخطار المشمولة في العقد.

ولن استفيض في تعداد التغييرات التي استحدثت في مجال تغطية الاخطار غير الموجودة في ديارنا العربية ومنها على سبيل المثال الاخطار الفضائية SPACE RISKS او النووية NUCLEAR .

ان التغييرات المتتالية والتحويلات التي تعيشها صناعة التأمين، هي اكبر من ان تستوعبها اي سوق تأمين في العالم بالغا ما بلغ تقدمها على المستوى الفني.

والتعاطي مع الاخطار المستحدثة لن يكون متاحا الا لمن غاصوا في بحور عقود التأمين الجديدة فأدركوا ابعادها القانونية، وتجمعت لديهم القدرات التي يحتاجونها لتلبية حاجات الزبائن. وهذا النوع من الضامنين تقتقر اليه اسواق التأمين العالمية.

يؤكد ذلك ازدحام ابراج التأمين في لندن (بما فيها برج لويديز LLOYD'S) وباريس وزوريخ وفرنكفورت ونيويورك بالخبراء ذوي الجنسيات الاجنبية والاختصاصات المختلفة.

وان كانت السلطات المختصة في تلك الاسواق توافق على استقدام الخبرات البشرية للعمل على اراضيها فكيف تراها تبرر السلطات العربية رفضها او تردها في الترخيص للخبراء من غير مواطنيها للعمل في اسواقها؟

ولا يخفى ان المجتمعات العربية تعاني هزلا فاضحا في ثقافتها التأمينية، وهذا واقع طالما شكنا منه الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF وغيره من جمعيات واتحادات التأمين العربية. وذلك في ختام كل مؤتمر يعقد هنا او هناك في ارجاء الوطن العربي.

والامر الادهى هو ان الثقافة التأمينية تكاد تكون معدومة ليس لدى الجمهور العربي فحسب بل ولدى القيمين على شؤون صناعة التأمين والعاملين فيها، حتى ليشعر المرء اننا نعيش الزمان الرديء للتأمين العربي او اننا نقف على حافته.

ولعله من المناسب ان اذكر هنا ان لبنان الذي تزعم لفترة زمنية ماضية قيادة التأمين العربي، رخص لست من شركات التأمين اللبنانية ان تستقدم مديريها العاميين من الخارج!

من هنا، فالاستعانة بالخبرات الاجنبية في مثل هذه الظروف لم تعد ترفا بل ضرورة ملحة. وانها حقيقة، لا لبس حولها، ان السماح للشركات بالتزود بالقدرات الاحترافية لا بد ان ينعكس خيرا ليس على مساهميتها وحسب، بل وعلى الاقتصاد الوطني ككل.

فبنجاحها تفتح الشركات العربية للتأمين والاعادة والوساطة فرص العمل امام الاجيال الشابة وتساعد على تخفيف وطأة البطالة عن المجتمع.

وبإبقائها على ما هي عليه من ضعف مهني تفوّت السلطات المعنية عليها فرص التنامي والارتقاء الى مستوى قريناتها في الدول الصناعية، كما تفوّت على مجتمعاتها فرص فتح آفاق جديدة امام الشباب والشبان العرب.

من جميل حجار: لا حياة لمن تنادي

تسلمت من الصديق الكريم جميل حجار سوريا التعليق الآتي:

الصديق العزيز جوزف زخور

وصلني عدد تموز من مجلة «البيان الاقتصادية» وقرأت بإمعان مقالكم المنشور في زاوية مفكرة ضامن عربي وبعنوان الليرات الذهبية (2010 GAIF) ولا يسعني ولا اي رجل تأمين عربي مستقيم الرؤية الا ان يوافق على كل ما ورد فيه، ولكن هل لمن بيدهم الحل والربط آذان صاغية. يقول الشاعر وما اكثر ما قال الشعراء:

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

تشرين الاول 2010

ماذا لو افلست واحدة من شركات التأمين العربية؟ لا شيء، لا احد يضمن حقوق المستهلك العربي

يجيز القانون التعاوني السعودي، وهو الاحداث والاكثر تقدما بين قوانين التأمين في الدول العربية، تأسيس شركة تأمين برأسمال قدره 100 مليون ريال سعودي (35 مليون دولار اميركي) .

وهذا الرقم هو الاعلى بين الحدود الدنيا لرساميل شركات التأمين العربية. ومع ذلك فإنه يبدو متدنيا، قياسا بالالتزامات التي تترتب على شركة التأمين في حال تعثرت وتوقفت عن الدفع.

اذ بات معلوما ان معظم شركات التأمين العربية غاصت حتى الاذنين في اخطار التأمين الصحي واطار السيارات. وتلك الاخطار لا تغطيها شركات اعادة التأمين الا على اساس تجاوز الخسارة EXCESS OF LOSS ما يعني ان الشركة المسندة تُجبر على ان تحتفظ لحسابها الخاص بحصة مهمة من الخطر قد يتراوح بين 25 و50 الف دولار اميركي من كل مطالبة وهذا ما يعرف بنقطة التجاوز EXCESS POINT على ان تتولى شركة اعادة التأمين تغطية الخسارة التي تفيض عن نقطة التجاوز .

والتزامات شركات التأمين العربية تضاعفت واخذت احجاما خيالية بعد ان اخذت شركات اعادة التأمين تمتنع عن تغطية الزلازل والكوارث الطبيعية على نحو شامل.

فبعد كارثة 2001/9/11 وتكاثر الزلازل والفيضانات في العالم، وكما يمكن لها ان تختصر التزاماتها المحتملة عند حصول الكوارث، عمدت شركات اعادة التأمين الى تخصيص حدّ اقصى من المال تتعهد بدفعه لشركة التأمين في حال حصول كارثة. وذلك المبلغ بات يعرف بالحد الاقصى لمسؤولية المعيد عن الحدث الواحد EVENT LIMIT.

وبذلك تترك شركات اعادة الشركة المسندة ان تواجه قدرها في حال تجاوزت الاضرار الناتجة عن الكارثة الحد الاقصى لمسؤولية المعيد عن الكارثة الواحدة، وهذا احتمال وارد. من هنا، يمكن القول ان الشركات المسندة باتت «مكشوفة» حيال الكوارث.

ولو جمعنا الالتزامات التي تأخذها شركة التأمين في العالم العربي، في مجالي التأمين الصحي والتأمين على السيارات، وتلك التي يمكن ان تواجهها عند حصول كارثة طبيعية، فإننا لسوف نصل الى ارقام مذهلة ان لم نقل مرعبة.

ذلك ان ايا من شركات التأمين العربية وبالغا ما بلغت قدراتها المالية لن تكون قادرة على استيعاب تلك الالتزامات. ما يعني ان حقوق حملة العقود الصادرة عنها هي اليوم او انها سوف تكون غدا في مهب الريح.

وكان يمكن لنا ان نغض الطرف عن هذه الحقيقة المرة لو ان المسؤولين العرب لا سيما الهيئات العربية للاشراف على التأمين اقتدت بسواها من الدول المتطورة والنامية، وانشأت مؤسسات وصناديق وطنية تعنى بضمـان حقوق حملة عقود التأمين او جمهور مستهلكي خدمات التأمين

INSURANCE CONSUMER PROTECTION FUNDS POLICY HOLDERS
GUARANTEE CORPORATION

وهذا النوع من المؤسسات اوجد في معظم انحاء العالم منذ عشرات السنين. والغرض من انشائها هو ان تضمن عدم ضياع حقوق المستهلك، كما تضمن لاصحاب الاموال المودعة لدى شركات التأمين على الحياة بموجب عقود تأمين استثمارية INVESTMENT LIFE POLICIES عدم تبخر أموالهم في حال تعثرت الشركة الضامنة.

وتغذى المؤسسات والصناديق الوطنية بنسبة مئوية تقطع سنويا لمصلحة المؤسسة من الاقساط التي تستوفىها الشركات من مستهلكي خدماتها.

الدول العربية لم تشهد حتى الآن اي عمليات افلاس تذكر في مجال التأمين والاعادة، الا اننا في لبنان شهدنا افلاس حوالى دزينة من شركات التأمين، وقد عهد بتصفية كل من تلك الشركات وتوزيع ما تبقى لديها من اصول على الدائنين الى مدير تقليسة (SYNDIC) الا ان ايامنا هؤلاء لم ينجز مهمته حتى الآن، ورغم مرور اكثر من 15 سنة على تسلمه مهامه!!

وهذا الواقع يطرح اسئلة كثيرة حول الاصول المعتمدة في تصفية الشركات المفلسة في لبنان، لا سيما الأتعاب التي يتقاضاها «السنديك» خلال فترة التصفية وهي غير محدودة زمنيا!

وفي جميع حالات الافلاس التي عرفها لبنان لم يتمكن اي من دائني الشركات المشار اليها ان يقبض ولو جزءاً ضئيلاً من ديونه العالقة.

ومن بين هؤلاء متضررون من حوادث السيارات وطوارئ العمل واصحاب ودائع عهدوا بها الى الشركة لادارتها بموجب عقد التأمين على الحياة، كما من بين الدائنين أطباء ومستشفيات ومقدمو خدمات اخرى.

كما فقد حملة عقود التأمين الضمانة التي كانوا قد دفعوا قسطها الى الشركة التي توقفت عن الدفع فجأة، واضطروا الى التعاقد مرة ثانية ومع شركة تأمين اخرى على نفقتهم.

وقبل بضعة اشهر، علق وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفي الترخيص الذي تحمله شركة تأمين لبنانية. وفي جميع حالات الافلاس، وتعليق الترخيص، لم تتخذ وزارة الاقتصاد والتجارة التي تعنى بالرقابة على هيئات الضمان اي تدبير من شأنه ان يضمن استمرارية عقد التأمين في حال التعثر أو إلغاء الترخيص، كما لم تتخذ أي إجراء لضمان الأموال المودعة لدى شركات التأمين على الحياة.

واني اضع هذه الوقائع امام الجمعيات الاهلية لحماية المستهلك العربي واتحادات وجمعيات شركات التأمين لعلها تتحرك وتضغط لاقناع المسؤولين بوجود اللحاق بالعالم المتقدم وصيانة حقوق واموال المتعاقدين مع شركات التأمين العربية والمتعاملين معها.

وانصافا للواقع اذكر هنا ان هيئة الاشراف على التأمين في الاردن قامت بمحاولة لانشاء مؤسسة وطنية لضمان حقوق حملة عقود التأمين، الا ان محاولتها اجهضت قبل ان تولد وذلك بذرائع شتى. خلاصة القول ان حقوق المستهلك العربي ما تزال غائبة عن جداول اعمال مجتمعاتنا العربية. وانها لحقيقة ناصعة ان مجتمعاتنا العربية تأخذ عن الدول المتقدمة ما تلبس وتأكل وما تتمتع به من المقتنيات الخاصة كالطائرة الجت JET والسيارة الفخمة الخ ... اما حقوق الناس وغيرها من معالم الحضارة الحقيقية فما تزال منسية.

ماذا يحصل لو اعلن افلاس اي شركة تأمين عربية بعد اليوم؟ ومن هي الجهة التي تتكفل بضمان الحفاظ على حقوق حملة عقود التأمين او اموالهم المودعة لدى شركات التأمين العربية؟ الجواب: لا شيء ولا احد.

تشرين الثاني 2010

فقراء الصومال واليمن يغذون صناديق شركات التأمين

لفقراء الصومال واليمن دين في ذمة أسواق التأمين العالمية.

فتلك الأسواق لم تكن لتري أقساط التأمين ضد أخطار العنف السياسي POLITICAL VIOLENCE تزدهر، لولا الحراك الذي يقوم به أولئك الفقراء.

فلقد نفشت خلال العقد الأول من هذا القرن عمليات الإرهاب والخطف على نحو جعل منها أخطاراً تهدد مصالح رجال الاعمال، والمؤسسات المالية والصناعية والتجارية لا سيما شركات الملاحة والسفر من بينها. ولما كانت صناعة التأمين قد أخذت على عاتقها ان توفر الحماية لربائنها ضد أي من الأخطار التي تهدد مصالحهم، فقد اقتضى ان تعدّ عقوداً جديدة تغطي بموجبها الخسائر التي تلحق بحملة تلك العقود جراء تعرضهم لأخطار لم تكن معروفة أو متداولة تأمينياً من قبل أذكر من بينها:

(1) أخطار خطف السفن واحتجازها من جهة.
(2) وأخطار العنف السياسي على نحو ما جرى في 2001/9/11 في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

وقد تكاثرت عمليات خطف السفن في خليج عدن وتطوّرت لتصبح ممارسة يومية للقراصنة الصوماليين، دون ان يتمكن العالم من ايجاد قوة رادعة لها. وحيال هذا الواقع استتبعت صناعة التأمين عقداً يغطي الخسائر التي يتحملها أصحاب الباخرة جراء تعرضها لعمل ارهابي من هذا النوع، بما في ذلك الفدية التي يدفعونها للخاطفين RANSOM.

ويشترط القراصنة في كل الحالات ان تدفع الفدية لهم نقداً. حيث يتولى المفاوضون رميها اليهم من مروحيات يتفق الخاطفون مع مفاوضيهم على مواعيد عبورها «أجواءهم» المحلية ومسارها. وقبل ان يبدأ «جياع» الصومال، ممارساتهم هذه لم تكن شركات الملاحة تحفل للاستحواذ على عقد تأمين يغطي سفنها وطواقمها ضد هذا النوع من الارهاب. ولم تكن شركات التأمين تستدر من تلك الاخطار مردوداً يذكر.

اما اليوم، فلم تعد اي سفينة تعبر خليج عدن اذا لم تكن قد تزودت بعقد تأمين يضمن حصولها على التعويض في حال تعرضت السفينة وطاقمها لهجوم ارهابي، او جرى احتجازها بهدف الحصول على فدية.

من جهة اخرى لم تكن اسواق التأمين تتعاطى التأمين ضد اخطار الارهاب والتخريب قبل 2001/9/11 وهو التاريخ الذي اqتم فيه شبان عرب برجى مركز التجارة العالمية WTC فى نيويورك بطائرات مدنية مخطوفة وملينة بالركاب.

ولقد اثبتت الوقائع ان ازدهار النشاط التأمينى ضد الإرهاب يرتبط ارتباطاً عضوياً بهمة الإرهابيين. فعندما يتحرك هؤلاء لينفذوا عمليات ارهابية يكثر الطلب على عقود التأمين التي تغطى تلك الأخطار وترتفع أسعارها.

وعندما يبطئ الإرهابيون ويوقفون تحركاتهم ولو لفترات متقطعة، يتراجع الطلب وتنخفض أسعاره. وقبل الكشف عن الطرود اليمينية الملعومة، اواخر شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضى كانت أسواق التأمين ضد العنف السياسى تشهد هدوءاً مملأً. والعاملون فيها كانوا يغالبون النعاس.

وبقى الخمول مسيطراً الى حين تقدمت صبية يمنية وقيل صبيتان يمينتان، من فرعى يو بي اس UPS وفيدكس FEDEX للبريد السريع فى صنعاء حيث أودعت أو أودعتا بضعة طرود بغية نقلها جواً الى عناوين معينة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وقبلت الشركتان الطرود بكونها تحتوي على محابر للطباعة الإلكترونية (الكمبيوتر). وهى بالفعل كانت تحتوي على تلك الأنواع من الأجهزة إلا انها كانت محشوة فى الوقت عينه بمادة شديدة الانفجار.

ولولا إخبار تسلمته السلطات المختصة فى أوروبا وأميركا، من أجهزة مخابراتية (قيل انها سعودية) لبلغت المحابر عناوين المرسل اليهم، لتنفجر هناك، أو يصار الى تفجيرها فى أمكنة أخرى.

ولقد نقلت شاشات التلفزة وغيرها من وسائل الإعلام من المعلومات عن الطرود اليمينية ما أربع الناس فى سائر أنحاء الكرة الأرضية. ومن بين المعلومات التي نشرت ان الطرود اليمينية أخفيت على نحو أمكن لها ان «تبلغ» الاجهزة الأمنية والكلاب البوليسية فى ثلاثة مطارات دولية على الأقل، وذلك إضافة الى المكاتب المولجة بمراقبة الطرود البريدية.

وقيل ان الإرهابيين توصلوا الى اكتشاف تركيبة كيمياوية، عطّلت رائحة الحشوة المتفجرة، ما أتاح لهم ان يمرروا الطرود من أمام عيون المفتشين ومن تحت أنوف الكلاب البوليسية.

وهذا الواقع المرير دفع بأصحاب المؤسسات ورجال الأعمال للجوء الى أسواق التأمين للحصول على عقود تأمين تحميهم من مغبة التعرض لخسائر جراء عملية ارهابية ترتكب فى أي مكان فى العالم.

وبناء عليه يمكن القول ان فقراء الصومال واليمن، قدموا الى اسواق التأمين ومن حيث لا يدرون ربما هديتين لا تقدران بثمن!

كانون الاول 2010

«الجنون العقاري»

يجتاح المصارف ويهدّد سلامة شركات التأمين وإعادة!

قبل حوالي سنتين تهافت مجموعة آ اي جي AIG للتأمين وإعادة في أميركا. ولو لم تمدّها الإدارة الأميركية بـ 180 مليار دولار أميركي من القروض والتسهيلات المالية، لأفلس وأفلسست معها المصارف التي كانت AIG اقترضت منها بمليارات الدولارات. ومن بين تلك المصارف أسماء عالمية نذكر من بينها سيتي بنك CITIBANK وسوسيته جنرال SOCIETE GENERALE وميريل لينش MERRILL LYNCH وأخرى من جنسيات شتى.

والسبب الاساسي في ذلك كان «الجنون العقاري» حيث انفلت المطورون العقاريون واستنفوا الاموال من دون حدود من المصارف. وعندما انتكست الحركة الاقتصادية توقف بيع العقارات المبنية وبذلك فقد المطورون العقاريون سيولتهم وعجزوا عن سداد ديونهم. وكانت آ اي جي (AIG) قد اصدرت عقود تأمين تضمن بموجبها التخلف عن الدفع. وعندما طلب اليها ان تفي بالتزاماتها عجزت عن ذلك فكان الانهيار.

واليوم تمر ايرلندا بأزمة مالية بدأت على نحو معاكس، حيث ان المصارف العاملة فيها تكاد تهوي وتجرح معها شركات التأمين وإعادة التي تتخذ من ايرلندا مقراً لأعمالها، وتغطي الأخطار في سائر أنحاء العالم بما في ذلك الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

فلقد أدت حالة الكساد التي تجتاح أوروبا الى توقف حركة بيع العقارات في ايرلندا وكما في أميركا، عجز المقاولون ومطورو المشاريع الاسكانية عن دفع المبالغ المستحقة في ذممهم للمصارف، ما افقد المصارف سيولتها وباتت عاجزة هي أيضاً عن دفع الديون المستحقة بذمتها للمصارف الأوروبية. وتقدر بـ 130 مليار يورو. كما فقدت القدرة على اجراء التحويلات المالية التي تطلبها شركات التأمين وإعادة. وهذا ما أطلق عليه توصيف «انفجار الفقاعة العقارية» في ايرلندا BUBBLE BURST.

وفي جميع حالات التعثر التي شهدناها سواء في أميركا أو أوروبا، عزي الأمر الى «انفجار الفقاعة العقارية» ما يعني ان العالم يعيش حالة جنون عقاري، حيث يذهب المطورون العقاريون بعيداً في شراء الأراضي وإعمارها بأسعار اغرائية وعلى نحو مكثف، بحيث بات عدد الأبنية المعروضة للبيع يتجاوز الطلب، او ان المستهلك لم يعد قادراً على شراء شقة أو منزل لارتفاع أسعارها.

وفي محاولة للتخفيف من وطأة الأزمة، قالت سارة غودارد Sarah Godard رئيسة جمعية ادارة التأمين في العاصمة الايرلندية دبلن DUBLIN INTERNATIONAL

(DIMA) (INSURANCE MANAGEMENT) «ان المأزق الذي تواجهه المصارف في ايرلندا لن يعطل الدور المحوري الذي تلعبه ايرلندا كسوق دولية للتأمين واعادة التأمين».

أضافت «ان الصعوبات التي تواجهها المصارف لم تنعكس على نحو كبير على عمليات تحويل الاموال من والى شركات التأمين والاعادة في ايرلندا». وقالت: «سبق لبريطانيا ان شهدت ازمة عقارية مماثلة مطلع التسعينات من القرن الماضي حيث تراجعت اسعار العقارات، الا انها ما لبثت ان استعادت قيمتها بعد سنوات قليلة».

وتوقعت غودارد «الا يتأثر موقع ايرلندا بالازمة المصرفية وان تجد شركات التأمين والاعادة العاملة فيها الحلول المناسبة للاستمرار بأعمالها ودفع التزاماتها في الوقت المناسب».

والتجربة التي مرت بها أميركا، وتمر بها ايرلندا اليوم، تبين ان الجنون العقاري تحوّل الى مرض يطال معظم أنحاء الدول الميسورة والغنية ومن بينها بالطبع دول الخليج العربي، والدول المجاورة لها وتلك التي تمدها بالخبرات البشرية مثل لبنان والأردن ومصر. كما تبين التجارب التي شهدناها بالأمس في اليونان والبرتغال وايسلندا وبريطانيا وايطاليا وأسبانيا ونشهدا اليوم في ايرلندا كم هي جسيمة الأضرار التي يمكن ان تصيب شركات التأمين والإعادة ان هي أوغلت في توظيف أموالها في المشاريع العقارية.

ونحن نعلم ان معظم شركات التأمين والإعادة العربية ترى في الاستثمار العقاري المجال الأكثر أماناً لتوظيفاتها المالية.

فحتى الأمس القريب كان الانطباع العام لشركات التأمين والإعادة ان العقار وخلافاً للمصنع وللمؤسسة التجارية يبقىها في منأى عن المشاكل العمالية والمصاريف الإدارية والضرائب على أنواعها.

إلا ان «القفاعات» العقارية التي تفجرت خلال السنتين الماضيتين والتي يخشى من ان تتكرر في دول عديدة أخرى، أظهرت ان الاستثمار العقاري لم يعد أكثر أماناً من سواه. بل ان جنون المطورين العقاريين والمصارف التي تقف وراءهم جعل منه مغامرة محفوفة بالمخاطر.

أذكر هنا ان معظم قوانين التأمين العربية أجازت لشركات التأمين والإعادة ان توظف مقادير كبيرة من أموالها الاحتياطية في المجال العقاري. وينسب تزيد عن 50 بالمئة أحياناً.

ولقد ازداد الأمر خطورة وأخذ بعداً أكبر بعد ان سيطرت المصارف على شركات التأمين وشددت قبضتها عليها من خلال عمليات التأمين عبر البنك BANCASSURANCE. ولقد أدى ذلك عملياً الى «تمركز» الأموال الاحتياطية لشركات التأمين في مصرف واحد في معظم الحالات.

وهذا الأمر يحتاج في رأيي الى مراجعة من قبل الوزارات وهيئات الإشراف العربية المختصة، بحيث تقوم بتعديل القوانين والمراسيم الراعية لتوظيف الأموال الاحتياطية على نحو يحول دون تمركز أموال الشركات في القطاع العقاري ويضمن عدم ربط مصير تلك الأموال بمصرف يأخذه الجنون العقاري ويجعله يركض وراء المطورين العقاريين لتسليفهم بفوائد دائنة عالية. والأموال التي يسلفها المصرف ليست أمواله الخاصة، بل الودائع التي انتمنَ عليها من قبل الزبائن والجزء الأهم من بينها يتكوّن من الاحتياطات الفنية لشركات التأمين والإعادة من بينها..